

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

معالجة الروايات المضادة لمقام «التشريع»

حتى الآن قد رَسَخْنَا منصب «التشريع» بحق المعصومين الأربعة عشر وقرَّرنا أن الله تعالى قد منحهم قوَّةً خارقة لمعرفة ملاكات الأحكام، فعلى إثره، سيُشخَّص المعصوم الواجب و الحرام و الفساد و الصَّلاح و... فلا يفتقر لانتظار الوحي أو الإلهام لدى كلِّ حادثة أو حكم جزئيٍّ، إذ الوسام «التشريعي» قد صدر بالإذن الإلهي العام فأهلهم إلى إمكانية التصرف - في الحكم - الممتدَّ في طول مشيئة الله تعالى. [1]

بيدَ أنَّا قد عثرنا على روايات مُشعِّرة بانعدام التشريع - في أوَّل وهلة - فهي كالتالي:

«بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ، وَ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ وَ جَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَ قَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ» [2]

1. «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مُرَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تَبْيَانًا كُلَّ [3] شَيْءٍ [4]، حَتَّى وَ اللَّهِ، مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ: لَوْ كَانَ [5] هَذَا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا [6] وَ قَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ فِيهِ» [7]

2. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ [8]، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ [9] عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - لَمْ يَدَعْ شَيْئًا يَحْتَاجُ [10] إِلَيْهِ الْأُمَّةُ [11] إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَ بَيْنَهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَ جَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَ جَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا».

3. «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَاسْأَلُونِي مِنْ [12] كِتَابِ اللَّهِ». ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ [13] نَهَى عَنِ الْقِيلِ وَ الْقَالِ، وَ فَسَادِ الْمَالِ، وَ كَثْرَةِ السُّؤَالِ» فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ» [14] وَ قَالَ: «وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» [15] وَ قَالَ: «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ» [16]» [17]

4. «عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: قَدْ وَلَدَنِي [18] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ أَنَا أَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ وَ فِيهِ بَدْءُ الْخَلْقِ وَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ فِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ، وَ خَبَرُ الْجَنَّةِ، وَ خَبَرُ النَّارِ، وَ خَبَرُ مَا كَانَ وَ مَا هُوَ كَائِنٌ، أَعْلَمُ ذَلِكَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى كُفِّي، إِنْ اللَّهُ يَقُولُ: فِيهِ تَبْيَانٌ كُلِّ شَيْءٍ» [19]

و سَتَجْلِي إجابتنا عن هذه الروايات من خلال الإجابة عن الآية التالية - بعدَ لحظات -.

5. و قد استدلل البعض لرفض مقام «التّشريع» بالآية التالية: «وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» [20] حيث قد زعم الزّاعم أنّ لفظة «الشيء» تستبطن كافّة العلوم الماديّة - كالكيمياء و السّحر و الهندسة و... و المعنويّة و الأحكام الفرعيّة و أسرار السّموات السّبع و الأرضين و...

فإن حللنا عُقدة هذه الآية الكريمة فسوف يتصحّح معنى الروايات الماضية - الموهمة لرفض التّشريع -.

و نطلق الآن بالإجابة عن الآية - و عن الروايات الماضية المُستشهادة بالآية أيضاً - : إنّ الظّهور التّبديريّ و السّيّاقيّ - لكلمة «الشيء» - قد انصرف إلى العلوم الدّينيّة المُرشدة نحو الهداية و الكمال - فحسب - فإنّها لم تُطرح ضمن القرآن الكريم بجزئياتها، إلا أنّ حقيقتها متوفّر في بطونه و مطاويه، و لكنّ الشّخص اللاّئق لاستخراجها و تبيانها للنّاس فهو المعصوم بتّاً، فلولاّه لاندّرت معالم القرآن الكريم بأكملها، إذن لا ينطبق «الشيء» على الأخبار الجزئيّة فإنّها لم تُبيّن ضمن القرآن، بل المستهدف هو الإنباء عن المعلومات الكلّيّة كخلق السّموات و أسس الاعتقادات و كليّات الأحكام، و ممّا يُحكّم إجابتنا:

1. أنّ لفظة «التّبيان» تعني أنّ القرآن الكريم قد بيّن لنا قاطبة الأمور عبر الدّلالات المطابقة أو الملازميّة أو عبر الملاك، بينما عقول البشر عاجزة عن إدراكها نهائياً، فبالآتي لا يُعدّ القرآن الكريم تبياناً لكلّ شيء بالنّسبة إلينا - الناقصة عقولنا - ممّا يُنتج أنّه يُعدّ تبياناً لكلّ شيء تجاه المعصوم فحسب، فإنّ، قد احتشّدت حقائق الأمور الحقّة أو المزيفة و جذور الوقائع النّورانيّة أو المظلمة و أسس العلوم الدّينيّة، برُمّتها ضمن بطون القرآن الكريم و من ثمّ سيّنفعل دور المعصوم كي يُبيّن جوهرتها و أسرارها للنّاس، ولهذا قد استوردت بعض المجامع الحديثيّة روايةً كالآتي: [21]

«وَرُوي عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ وَاللَّطَائِفِ وَالْحَقَائِقِ فَالْعِبَارَةُ لِلْعَوَامِّ وَالْإِشَارَةُ لِلْخَوَاصِّ وَاللَّطَائِفُ لِلْأَوْلِيَاءِ وَالْحَقَائِقُ لِلْأَنْبِيَاءِ» [22]

2. و الرواية التّالية [23]: «عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ لَكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ الرِّجَالِ» [24].»

3. تنصيص بعض المفسّرين - بتضييق كلمة «الشيء» - حيث قد هتف مجمع البيان قائلاً:

«وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ» يعني القرآن «تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ» أي بيانا لكل أمر مشكل و معناه ليبين كل شيء يحتاج إليه من أمور الشرع فإنه ما من شيء يحتاج الخلق إليه في أمور دينهم إلا و هو مبين في الكتاب إما بالتنصيص عليه أو بالإحالة على ما يوجب العلم من بيان النبي ص و الحجج القائمين مقامه أو إجماع الأمة فيكون حكم الجميع في الحاصل مستفاداً من القرآن» [25]

و قد مال صاحب الميزان إلى هذه التّفسيّرة قائلاً:

«و قوله: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَ هُدًى وَ رَحْمَةً وَ بُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» ذكروا أنه استئناف يصف القرآن بكرائم صفاته فصفته العامة أنه تبيان لكل شيء و التبيان و البيان واحد - كما قيل - و إذ كان كتاب هداية لعامة الناس و ذلك شأنه كان الظاهر أن المراد بكل شيء كل ما يرجع إلى أمر الهداية مما يحتاج إليه الناس في اهتدائهم من المعارف الحقيقية المتعلقة بالمبدأ و

المعاد والأخلاق الفاضلة و الشرائع الإلهية و القصص و المواعظ فهو تبيان لذلك كله، و من صفته الخاصة أى المتعلقة بالمسلمين الذين يسلمون للحق أنه هدى يهتدون به إلى مستقيم الصراط و رحمة لهم من الله سبحانه يحوزون بالعمل بما فيه خير الدنيا و الآخرة و ينالون به ثواب الله و رضوانه، و بشرى لهم ببشرهم بمغفرة من الله و رضوان و جنات لهم فيها نعيم مقيم.

هذا ما ذكره و هو مبنى على ما هو ظاهر التبيان من البيان المعهود من الكلام و هو إظهار المقاصد من طريق الدلالة اللفظية فإننا لا نهتدى من دلالة لفظ القرآن الكريم إلا على كليات ما تقدم، لكن فى الروايات ما يدل على أن القرآن فيه علم ما كان و ما يكون و ما هو كائن إلى يوم القيامة، و لو صحت الروايات لكان من اللازم أن يكون المراد بالتبيان الأعم مما يكون من طريق الدلالة اللفظية فلعل هناك إشارات من غير طريق الدلالة اللفظية تكشف عن أسرار و خبايا لا سبيل للفهم المتعارف إليها»[26]

و عقيب ما اتضحت الإجابة عن الآية الكريمة، فببركتها ستنهال أيضاً شبهة «انعدام التشريع» فإنه - مزيداً للإجابات السالفة - قد بدا ساطعاً:

- أولاً: إن إثبات الشئ - أى شمولية الكتاب لكافة العلوم - لا ينفي ما عداه - أى تشريع المعصوم - فلو افترضنا أن كافة الأحكام الإلهية قد توفرت في الكتاب إلا أن لسانه لا يحطم أبداً القوة القدسية المكنونة في آل البيت عليهم السلام - إذ لا مفهوم له - كما هو نير تماماً.

- ثانياً: إن لفظ «الجميع» ضمن عبارة الشيخ الكليني: «الرّدّ إلى الكتاب و السنّة، و أنّه ليس شيءٌ من الحلال و الحرام و جميع ما يحتاج الناس إليه إلا و قد جاء فيه كتاب أو سنّة»[27] لا يحدّ قوله تعالى: «فآمنوا بالله و رسوله و النور الذي أنزلنا»[28] و لا قوله تعالى أيضاً: «الذين يتبعون الرسول النبي الأمي... فالذين آمنوا به و عزّروه و نصرّوه و اتبعوا النور الذي أنزل معه»[29] فرغم الظهور المطابق - للنور - هو القرآن الكريم إلا أن الإمام الباقر عليه السلام قد زاد مصداقية أخرى أيضاً للنور قائلاً: «النور، و الله الأئمة من آل محمد إلى يوم القيامة»[30] ممّا يعني أن المعصوم عليه السلام يمثّل المصدر الأساسي للتشريع بوزان القرآن الكريم حذواً بحذو، وفقاً لهذه الرواية، بل و ممّا يرسّخ شأنية «التشريع» أيضاً هو تواتر روايات التفويض - السالفة -

فبالتالي و رغم تعبيره تعالى: «بأنزل أو أنزلنا» تجاه القرآن الكريم إلا أنه تعالى قد وهب المعصومين أيضاً - وفقاً لتواتر الروايات - الروح القدسية المنورة، فعبار آل البيت عين عيار القرآن الكريم غير أن الكتاب السمائي حيث يعدّ قرآناً صامتاً فافتقر إلى معصوم يعدّ قرآناً ناطقاً مبيناً، و بما أنه لم يتضيق بحدود أبداً فبالتالي سنستكشف أن هذا النور الساطع - المعصوم - قد اتسع نطاقه فأتيح له التصرف و التشريع في الأحكام الشرعية بكل تأكيد.

[1] و هو الذي قد أهده الله تعالى إليهم مشيراً ضمن الآية التالية: «وَ كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا» (سورة الشورى الآية 52)

[2] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (دار الحديث). Vol. 1. قم ص149 مؤسسه علمى فرهنگى دار الحديث. سازمان چاپ و نشر.

[3]. في المحاسن: «تبياناً لكل».

[4]. إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «و يوم نبعث في كلّ أمة شهيداً عليهم من أنفسهم و جئنا بك شهيداً على هؤلاء و نزلنا عليك الكتاب تبياناً لكلّ شيء».

[5]. «لو»: للتمني، أو للشرط، و الجزاء محذوف، أو جزاؤه «أنزل». و «كان» تامة أو ناقصة و خبره مقدّر. انظر: شرح

المازندراني، ج ٢، ص ٣٣٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٦٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٢.

[6]. الاستثناء منقطع و «إلا» حرف استثناء بمعنى لكن، أو الكلام استيناف لتأكيد ماسبق. و «ألا» حرف تنبيه. و الأوّل أولى.

انظر شروح الكافي.

- [7] . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٢، عن علي بن حديد؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٥١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد الوافي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٠٥.
- [8] . الخبر رواه الصقار في بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، عن عبدالله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن المنذر، لكن المذكور في بعض نسخه المعتبرة: «محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن المنذر».
- [9] . في «ب، بح، بر»: «عمرو بن قيس». و الصواب ما في المتن و أكثر النسخ؛ فإن ابن قيس هذا، هو عمر بن قيس الماصر أبوالصباح. راجع: التاريخ الكبير، ج ٦، ص ١٨٦، الرقم ٢١٢١؛ الثقات لابن حبان، ج ٧، ص ١٨١؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٠، الرقم ٨١٥؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٨٤، الرقم ٤٢٩٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٨٤.
- هذا، و الظاهر بل الصريح من تهذيب التهذيب و تهذيب الكمال أن الماصر لقب لقيس. و هذا الأمر يفيدنا في ما يأتي في الكافي، ح ٤٣٧.
- [10] . هكذا في «ألف، ج، و، بح» و الكافي، ح ١٣٦٦٠. و في المطبوع و سائر النسخ «يحتاج».
- [11] . في الكافي، ح ١٣٦٦٠ و البصائر و العياشي: + «إلى يوم القيامة».
- [12] . في الكافي، ح ٩٣٤٧ و التهذيب: «عن».
- [13] . في الكافي، ح ٩٣٤٧ و التهذيب: «إن الله» بدل «إن رسول الله صلى الله عليه و آله».
- [14] . النساء (٤): ١١٤. فهذه الآية تنهى عن القيل و القال و انعدام الخير في النجوى المزيفة و اللاغية.
- [15] . النساء (٤): ٥٠. و قد علّق الأستاذ المعظم على النهي الوارد قائلاً: «إنه نهى وضعي بحيث يفصح عن البطلان و انعدام ملكية السفهاء، و لهذا تعدّ هذه الآية مخصّصة لعموم «الناس مسلطون على أموالهم» فلا يسوغ لهم أن يسلموا مالاّ للسفهاء كي يفضي إلى اضمحلال الأموال»
- [16] . المائدة (٥): ١٠١.
- [17] . الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال و كراهة الإضاعة، ح ٩٣٤٧: «عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس؛ و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه جميعاً، عن يونس، عن عبدالله بن سنان و ابن مسكان، عن أبي الجارود». و «عن يونس» في الطريق الأول زائد كما يأتي في موضعه. و في المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٨، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي الجارود؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٣١، ح ١٠١٠، بسنده عن يونس، عن عبدالله بن سنان أو ابن مسكان، عن أبي الجارود. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال و كراهة الإضاعة، ح ٩٣٥٠؛ و تحف العقول، ص ٤٤٣ الوافي، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٢١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٨٣، ح ٢٤٢٠٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٣، ح ٥٠.
- [18] [أى حصلنى، سمع منه (م).
- [19] [حر عاملى محمد بن حسن. الفصول المهمة في أصول الأئمة (تكملة الوسائل). Vol. 1. قم ص483 مؤسسه معارف اسلامى امام رضا (عليه السلام).
- [20] [سورة النحل، الآية التالية: 89.
- [21] [ابن ابي جمهور محمد بن زين الدين. عوالي اللئالي العزيرية في الأحاديث الدينية. Vol. 4. قم ص104 مؤسسه سيد الشهداء (ع).
- [22] [تفسير الصافي، ج ٢٩/١، المقدمة الرابعة، في نبذ ممّا جاء في معاني وجوه الآيات و تحقيق القول في المتشابه و تأويله. و رواه في مصباح الشريعة، الباب المائة في حقيقة العبودية، و هو آخر أحاديث الكتاب.
- [23] [كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (دار الحديث). Vol. 1. قم ص152 مؤسسه علمى فرهنگى دار الحديث. سازمان چاپ و نشر.
- [24] . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٥ عن الحسن بن علي بن فضال. و في الكافي، كتاب المواريث، باب آخر منه، ح ١٣٥٩٦، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال و الحجال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٧ ح ١٢٧٥، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال و الحجال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام و فيهما مع زيادة في أولهما. و راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب نادر، ح ١٣٣٤١ الوافي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٣، ح ٣٣٠٢٥.

[25] مجمع البيان في تفسير القرآن ج6 ص171. و لكن لاحظ نهاية عبارته حيث يُصرّح بأنّ كافّة الأحكام و البيانات الدنيّة و... قد اقتطعت من القرآن بحيث لا يوجد شيء لا يكتنفه القرآن، إلا أنّ منهجة الأستاذ المعظم حول مقام التشريع ستجيب على هذه النقطة لأننا نمتلك روايات التفويض و شواهد التزويد في الأحكام و... فهي لا تضادّ محتويات القرآن الكريم بل تنسجم معه تماماً لعلم المعصوم بالملاكات العامّة بأكملها.

[26] الميزان في تفسير القرآن، مجلد ١٢، صفحه ٣٢٥.

[27] الكافي (دارالحديث). Vol. 1. قم ص149 مؤسسه علمی فرهنگي دار الحديث. سازمان چاپ و نشر.

[28] سورة التغابن، الآية 8.

[29] سورة الأعراف، الآية 157.

[30] أصول الكافي، ج1، ص111. و تفسير القمي ج2 ص371. و كذا قد ورد: «بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ النُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا» [30] فَقَالَ يَا أَبَا خَالِدٍ النُّورُ وَ اللَّهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ هُمْ وَ اللَّهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ وَ هُمْ وَ اللَّهُ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَ فِي الْأَرْضِ» (كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. تهران ص194 دار الكتب الإسلامية)